

واقع التأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمين الأردني

د. أحمد سليمان خصاونة*

تاريخ قبول البحث: 2021/6/9م

تاريخ وصول البحث: 2021/3/3م

ملخص

ظهرت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في الأردن حديثاً، باعتباره البديل الأمثل للتأمين التجاري، ويهدف التخلص من الانتقادات الموجهة إلى التأمين التجاري، ويهدف البحث إلى بيان ماهية التأمين التكافلي الإسلامي وأهدافه، وبيان الفرق بينه وبين التأمين التجاري، ودراسة الأهمية النسبية للتأمين التكافلي في الأردن ومقارنته بالتأمين التجاري، ومقارنة نتائج شركتي التأمين التكافلي الإسلامي في الأردن ومقارنتها مع نتائج السوق. وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: خصص المبحث الأول: لبيان تطور قطاع التأمين في الأردن، والمبحث الثاني: قام بالتعريف بالتأمين التكافلي الإسلامي ومقارنته بالتأمين التجاري، وكان المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للشركتين العاملةتين في مجال التأمين التكافلي الإسلامي في الأردن، وهما شركة التأمين الإسلامي والشركة الأولى للتأمين، وخلصت الدراسة إلى أن التأمين التكافلي الإسلامي يتمتع بمزايا تنافسية مقارنة بالتأمين التجاري، كما أن كلا من الأقساط المباشرة والتعويضات المباشرة والحصة السوقية في شركة التأمين الإسلامي كانت أكثر تجانسا من الشركة الأولى للتأمين، مما يدل على استقرار نمو الحصة السوقية في شركة التأمين الإسلامي بشكل أفضل من الشركة الأولى للتأمين، كما أن شركة التأمين الإسلامي تحقق فائضا تأمينيا بشكل أكثر تجانسا مقارنة بالشركة الأخرى، وتوصي الدراسة بضرورة إيجاد منتجات تأمينية إسلامية توجه لذوي الدخل المتوسط والمنخفض، والعمل على انشاء شركات إعادة تأمين تعمل على أساس تكافلي إسلامي.

الكلمات الدالة: الأردن، إسلامي، تأمين، تكافلي.

The reality of Islamic Takaful insurance in the Jordanian insurance market

Abstract

The Islamic Takaful insurance industry has recently appeared in Jordan as an alternative to commercial insurance. This kind of insurance aims to getting rid of the criticisms directed to commercial insurance. This study aims at investigating the nature of Islamic Takaful insurance and its objectives. It also explains the difference between Takaful insurance and commercial insurance and to study the importance of Takaful insurance and compare it with the commercial one. In this study, two Islamic insurance companies were selected to compare the results and to compare it with the market results.

This study was divided into three sections: the first part was devoted to showing the development of insurance sector in Jordan, the second section defined Islamic Takaful insurance and compared it with commercial insurance, and the last section was the applied part, in which two insurance companies (i.e., Islamic Insurance Company and the First Insurance Company). The study concluded that Islamic Takaful insurance has competitive advantages compared to commercial insurance. Direct installments, direct compensation, and the market share in the Islamic insurance company were more homogeneous in comparison with the First Insurance Company. This indicates the stability of market share in the Islamic insurance company grows better than the first insurance company, and the Islamic insurance company achieves an insurance surplus in a more homogeneous manner compared to the other company. The study recommends the necessity of finding Islamic insurance products directed to people with middle and low incomes. It also recommends establishing reinsurance companies that operate on an Islamic solidarity basis.

Keywords: Jordan, Islamic, insurance, Takaful.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أجمعين. شهدت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي تطورا واضحا خلال العقود الأربعة الماضية، ويكشف واقع التأمين التكافلي الإسلامي امتلاكه العديد من المقومات التي تساعده على النمو والتطور والانتشار، وبالمقابل فإنه يواجه العديد من التحديات، فالتطبيق العملي يظهر العديد من الإشكاليات سواء من حيث تكيفية الشرعي أو من حيث البنية التشريعية المنظمة له، أو من حيث المنافسة من قبل شركات التأمين التجاري، وانخفاض درجة الوعي المجتمعي بحقيقته.

مشكلة البحث.

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما التأمين التكافلي الإسلامي، وما أهدافه؟
- 2- ما حجم الأقساط المباشرة في سوق التأمين في الأردن وفي شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟ وما معدل نموها؟

- 3- ما حجم التعويضات في سوق التأمين في الأردن وفي شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟ وما معدل نموها؟
- 4- ما حجم الفائض التأميني والحصة السوقية في سوق التأمين في الأردن وفي شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟ وما معدل نموها؟

أهمية البحث.

- 1- الوقوف على مقومات التأمين التكافلي والتي تزيد من قدرته على النمو والتطور والانتشار.
- 2- الوقوف على التحديات التي تواجه التأمين التكافلي الإسلامي.
- 3- توضيح طرق توزيع الفائض التأميني، وإبراز دوره في تحقيق مزايا تنافسية لشركات التأمين التكافلي الإسلامي.
- 4- القيام بدراسة مقارنة بين شركتي التأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمين الأردني.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى:

- 1- التعرف على مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي وأهدافه.
- 2- التعرف على مقومات التأمين التكافلي الإسلامي.
- 3- دراسة الأهمية النسبية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في السوق الأردني.
- 4- دراسة العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية.
- 5- التعرف على متوسط الفائض التأميني في السوق وفي شركتي التأمين الإسلامي في الأردن.
- 6- مقارنة نتائج شركتي التأمين التكافلي الإسلامي ومقارنتها مع نتائج السوق.

فروض البحث:

يفترض البحث:

- 1- هل توجد علاقة معنوية بين توزيع الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية؟
- 2- هل توجد فروق معنوية بين نتائج الشركتين محل الدراسة؟

الدراسات السابقة.

- 1) أمين، رجب أبو أحمد⁽¹⁾ (2019)، بعنوان: (الأهمية النسبية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري بالتطبيق على السوق المصرية).

تهدف الدراسة إلى بيان ماهية التأمين التكافلي وسماته الخاصة، وبيان أهم الفروق بينه وبين التأمين التجاري، وبيان مفهوم الفائض التأميني وأثر توزيعه في تحقيق مزايا تنافسية لشركات التأمين التكافلي، وقد توصل البحث إلى أنه وبالرغم من تزايد عدد شركات التأمين التكافلي، إلا أنه ما زال هناك انخفاض نسبي في عدد وحجم شركات التأمين التكافلي، كما يتمتع التأمين التكافلي بمزايا تنافسية على التأمين التجاري.

(2) دوابه، أشرف محمد⁽²⁾ (2016)، بعنوان: (رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي، جامعة إسطنبول صباح الدين الزعيم).

يسعى البحث إلى الوقوف على التأمين التكافلي الإسلامي من حيث مفهومه، باعتباره نظاماً وعقداً، والتعرف على أهدافه وأساسه العامة والخاصة وبيان مقوماته والتحديات التي تواجهه

(3) النيف، خالد؛ الحنيطي، هناء⁽³⁾ (2016)، محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية، دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الخارجية والداخلية مثل: التضخم والنمو الاقتصادي وحجم الشركة، ونسبة الرفع المالي ومخاطر السيولة ومعدل الخسارة على ربحية شركات التأمين الإسلامية في الأردن، خلال الفترة من 2008 - 2013، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات التي تؤثر على العائد هي، معدل التضخم وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل الخسارة.

(4) الأسرج، حسين عبد المطلب⁽⁴⁾ (2013)، بعنوان " (التأمين التكافلي الإسلامي: واقع وآفاق).

يهدف البحث إلى بيان مفهوم التأمين التكافلي وعناصر عقد التأمين وحكمه الشرعي، وإبراز الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، وبيان أهم التحديات التي تواجه تطبيق التأمين التكافلي.

(5) معمر، قوادري فضيلة؛ خديجة، الحاج، نعاس⁽⁵⁾ (2012)، بعنوان: (الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق تطويره).

يهدف البحث إلى بيان الإطار النظري للتأمين التكافلي، وبيان دوافع نموه وبيان واقع سوق التأمين في الجزائر والوطن العربي، وإبراز آثاره الاقتصادية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تهدف إلى دراسة وإجراء مقارنة بين الأقساط المباشرة والتعويضات في سوق التأمين الأردني وفي شركتي التأمين التكافلي الإسلامي في الأردن ومعدل نموها، إضافة إلى الفائض التأميني والحصة السوقية في سوق التأمين الأردني وفي شركتي التأمين التكافلي الإسلامي في الأردن.

مجتمع الدراسة.

تقتصر الدراسة على شركتي التأمين التكافلي الإسلامي العاملتين في سوق التأمين الأردني وهما شركة التأمين الإسلامية والشركة الأولى للتأمين.

حدود البحث.

الحدود الزمانية: الدراسة تشمل السنوات 2008م – 2019م.

الحدود المكانية: سوق التأمين الأردني.

منهجية البحث.

سيتم استخدام كل من:

- 1- المنهج الوصفي: من خلال الرجوع إلى عدد من الدراسات التي تناولت التأمين التكافلي الإسلامي.
- 2- المنهج الاستقرائي التحليلي: من خلال استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تخص سوق التأمين الأردني والشركتين محل الدراسة.

خطة البحث.

المقدمة.

المبحث الأول: قطاع التأمين في الأردن.

المطلب الأول: تطور القطاع في الأردن.

المطلب الثاني: نشاط قطاع التأمين التكافلي ونموه.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي العام للتأمين التجاري والتكافلي التكافلي.

المطلب الأول: تعريف التأمين وأنواعه.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للتأمين التكافلي.

المطلب الثالث: مبادئ وأسس التأمين التعاوني الإسلامي.

المطلب الرابع: الفوائد التأمينية.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي.

المطلب الأول: الأقساط المباشرة.

المبحث الرابع: التعويضات.

المطلب الأول: الفوائد التأمينية والحصة السوقية.

النتائج.

التوصيات.

المبحث الأول:

قطاع التأمين في الأردن.

المطلب الأول: تطور القطاع في الأردن.

خلال فترة الأربعينيات من القرن العشرين كان الأردن بلدا صغيرا، وقد واجه اقتصاده صعوبات كبيرة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نتيجة ركود حركة استيراد البضائع، ولم يكن التأمين متداولاً آنذاك باستثناء تأمين اعتمادات الاستيراد التي كانت تحتاج إلى تأمين النقل البحري أو البري، وقد كان البنك العثماني يؤمن عليها مع شركة (إيقل ستار) Eagle Star، في لندن مقابل عمولة قدرها 20%، وفي عام 1946م كانت البداية الأولى للتأمين في الأردن، فقد أسس السيد رؤوف أبو جابر أول وكالة للتأمين تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية التي أسست في القاهرة عام 1921م برأس مال مصري وفرنسي.

خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين شهد السوق الأردني نشاطا ملحوظا في حقل التأمين على السيارات والنقل البحري، نتيجة تنزيل البضائع في ميناء العقبة، مما أوجد الحاجة إلى قطاع قوي للنقل البري، مما أسهم في تأسيس شركات تأمين كانت أولاها شركة التأمين الأردنية التي تأسست في أوائل الخمسينيات.

وخلال فترة الستينات من القرن الماضي شهد السوق الأردني تزايدا في أعداد شركات التأمين، فقد أسست شركة الشرق الأوسط ثم شركة التأمين الوطنية المساهمة، واستمر القطاع في التطور ففي منتصف الثمانينات بلغ عدد شركات التأمين (33) شركة وفرعا ووكالة، منها (23) شركة تأمين محلية والباقي فروعاً لشركات أجنبية، تعمل جميعها في سوق لا تتجاوز حجم أقساطه (33) مليون دينار. ونتيجة للركود الاقتصادي الذي حصل في أواخر الثمانينات، وتزايد المنافسة في سوق صغير الحجم، ونتيجة لتدني أسعار التأمين دون المستوى الفني، تعرضت العديد من شركات التأمين إلى الخسارة، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (30) لسنة 1984م، حيث تقرر وقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين، وتم رفع رأس مال شركة التأمين إلى (600) ألف دينار، حيث قامت شركات التأمين بتوفير أوضاعها إما عن طريق الدمج أو من خلال رفع رأس مالها، مما أدى إلى انخفاض عددها إلى (17) شركة تأمين محلية وشركة تأمين أجنبية واحدة في عام 1987م، واستقر الحال إلى عام 1995م، حيث صدر القانون رقم (9) لسنة 1995 والذي فتح الباب لتأسيس شركات تأمين جديدة، وأوجب رفع رأس مال شركات التأمين إلى مليوني دينار للشركات التي

تمارس أعمال التأمين المباشر، وعشرون مليوناً للشركة المتخصصة بأعمال إعادة التأمين، وألزم الشركات الأجنبية برفع رأس مالها إلى أربعة ملايين دينار.

ونتيجة لذلك دخلت السوق (8) شركات تأمين جديدة، بحيث أصبح عدد شركات التأمين العاملة (25) شركة محلية وشركة أجنبية، وفي عام 2000م وصل العدد إلى (27) شركة تأمين محلية وفي عام 2001م انخفض العدد إلى (26) شركة؛ نتيجة تصفية إحدى الشركات، وخلال الفترة 2007 - 2008م دخلت السوق ثلاث شركات تأمين جديدة ليصبح عددها (29) شركة، واستقر العدد خلال عامي 2010 - 2011م إلى (28) شركة.

وقد ساهم قطاع التأمين بنسبة 2.81% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان متوسط مساهمة الفرد من دخله المصروف على التأمين (69.9) ديناراً في السنة، وهي نسبة منخفضة.

وفي عام 2014م انخفض عددها ليصبح (25) شركة تأمين نتيجة خروج ثلاث شركات خلال عامي 2012م-2013م وفي عام 2014م قامت هيئة التأمين بإصدار قرارات لتصفية شركتي تأمين⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: نشاط قطاع التأمين التكافلي ونموه.

ظهرت صناعة التأمين التكافلي في نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين، كبديل للتأمين التجاري، والتي تقدم منتجات التأمين بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة بعد صدور فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته المنعقدة في مكة المكرمة عام 1978م، حيث تم تأسيس أول شركة للتأمين التكافلي في السودان عام 1979م، وكانت تابعة لبنك فيصل الإسلامي، وبعدها تأسست الشركة العربية الإسلامية للتأمين في دبي، وذلك في نهاية عام 1979م وهي تابعة لبنك دبي الإسلامي، وفي عام 1984م تأسست أول شركة تأمين تكافلي في ماليزيا، وفي عام 1985م تأسست في المملكة العربية السعودية الشركة الوطنية للتأمين التعاوني⁽⁷⁾.

بعد ذلك توالى تأسيس شركات التأمين التكافلي في الدول الإسلامية والعربية، وبدأ تأسيس شركات التأمين التكافلي في الأردن، فقد أسست شركة التأمين الإسلامية عام 1996م، وشركة البركة للتكافل عام 1996م، والتي قررت هيئة التأمين تصفيتها في عام 2014م، والشركة الأولى للتأمين التي تأسست عام 2006م⁽⁸⁾.

المبحث الثاني:

الإطار المفاهيمي العام للتأمين التجاري والتكافلي التكافلي.

المطلب الأول: تعريف التأمين وأنواعه.

سمي التأمين الإسلامي بالتأمين التكافلي تمييزاً له عن أنواع التأمين المعروفة تقليدياً، ويمكن بيان ذلك بالفرعين الآتيين:

أولاً: التأمين التقليدي.

1) التأمين التجاري:

هو أكثر أنواع التأمين شيوعاً، وهو تأمين تلتزم فيه شركة تجارية متخصصة بالتأمين بدفع مبالغ بسقوف محددة إلى حامل وثيقة التأمين في حال تعرضه لأحد الأضرار المنصوص عليها، وذلك مقابل دفع حامل الوثيقة لمبلغ محدد عن اشتراكه في هذا التأمين، وتملك الشركة الاشتراكات، وربحها هو الفائض من الاشتراكات بعد دفع التعويضات، والعجز تسده من رأسمالها الخاص⁽⁹⁾.

2) التأمين التعاوني:

هو نوع من التأمين يقوم على اتفاق مجموعة من الأشخاص لهم دخل، مثل الموظفين والتجار، على دفع مبالغ ثابتة في أوقات معلومة، بهدف تأسيس شركة تسجل رسمياً لغرض تعويضهم عما يلحق بهم من أضرار يحدونها، وبذلك يكون كل من يحمل وثيقة تأمين شريكاً مالكا للشركة، ويكون الفائض التأميني لحملة الوثائق وهم مالكي الشركة، ويغطي العجز في حال وقوعه بزيادة الرسوم غالباً.

وجدير بالذكر أن التأمين الإسلامي قد يسميه بعضهم بالتأمين التعاوني لقيامه على مفهوم التعاون بين الأعضاء المشتركين⁽¹⁰⁾.

3) التأمين التبادلي:

هو نوع من التأمين يقوم على اتفاق مجموعة من الأشخاص على التعهد بدفع تعويضات محددة على من يقع عليه أضرار يحدونها، ولا يكون في هذا النوع من التأمين اشتراكات، بل يقوم المستأمنون بدفع المال اللازم إلى الشخص المتضرر حال نزول الضرر به⁽¹¹⁾.

ثانياً: التأمين الإسلامي.

1) التأمين التكافلي الإسلامي:

هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافى الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها وذلك وفقاً للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو من قبل شركة مساهمة تتولى إدارته بأجر، حيث تقوم الشركة بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق⁽¹²⁾.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للتأمين التكافلي.

يعتبر التأمين (التجاري) من الأنشطة الاقتصادية الحديثة، فعقد التأمين هو أحد العقود المستحدثة والتي لم تكن معروفة في شكلها وصورتها الحالية إلا في نظام العاقلة والمولاة، لذلك قام بعض العلماء بعرض آرائهم الفقهية عن نظام التأمين بناء على مقارنته بالنظامين المذكورين، كما تم قياسه كذلك على عقود الإجارة والجمالة والسلم والوديعة والمضاربة والوعد الملزم عند المالكية.

ونتيجة لهذه الجدة والحدثة أثار عقد التأمين الجدل الكثير فيما يختص بتكييفه الفقهي، فالقائلون بحرمة التأمين أثاروا الشبهات التي تتعلق بالعقد كالغرر والجهالة والقمار والربا، أما المحيزون له فقد بينوا أنه يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبينوا كذلك أن العرف يقتضي إباحة التأمين، فهناك نظام المعاشات المعمول به والتأمين قد يكون شبيهاً به، إضافة إلى أن التأمين ما هو إلا تعاوناً وتعاضداً على عمل الخير⁽¹³⁾.
ونبين فيما يلي الحكم الشرعي لأنواع التأمين المختلفة:

أولاً: حكم التأمين التعاوني الإسلامي:

أجازه كل من محمد أبو زهرة⁽¹⁴⁾، وصديق الضيرير⁽¹⁵⁾، وحسين حامد حسان⁽¹⁶⁾ ومحمد نجات الله صديقي⁽¹⁷⁾.
فقد اتفق المعاصرون والمجامع الفقهية على جواز التأمين التعاوني إلا إذا تعاملت شركته أو إدارته بالمحرمات مثل الربا، فقد نص قرار مجمع الفقه الدولي رقم 9 (2/9): أن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على التبرع والتعاون⁽¹⁸⁾، كما قرر مجلس المجمع بالإجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم 51 تاريخ 1397/4/4 هـ على جواز التأمين التعاوني ومن أهم أدلتهم⁽¹⁹⁾:

- 1- إن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث.
- 2- لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع؛ لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة.
- 3- خلوه من الربا بنوعيه، ربا الفضل وربي النسئة.
- 4- قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط، لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشئ هذا التعاون، سواء كان القيام بذلك تبرعاً أم بأجر.

المطلب الثالث: مبادئ وأسس التأمين التعاوني الإسلامي.

أولاً: المبادئ التي تحكم التأمين التعاوني الإسلامي:

من أهم هذه المبادئ⁽²⁰⁾:

- 1- عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وألا تكون نشاطات الشركة مخالفة للكتاب والسنة، بحيث لا تتعامل بالربا، مع عدم وجود غرر فاحش، وعدم تأمين تؤمن أنشطة محرمة.
- 2- بما أن العقد قد يتضمن غررا فاحشا، لذلك يجب أن ينص العقد على أن يتبرع المستأمن بالقسط وعوائده لحساب التأمين في الشركة.
- 3- تحمل الشركة تلك الحسابات جميع التكاليف، إضافة إلى نسبة ثابتة تمثل أرباح الشركة، وربح الشركة يتكون من الأجر الذي تتقاضاه مقابل إدارتها للعملية التأمينية، وعن وكالتها عن حسابات التأمين في استلام الأقساط ودفع التعويضات.
- 4- تتضمن التكاليف الإدارية التي يتحملها حساب المستأمن تكلفة إعادة التأمين على مخاطر المستأمنين لدى شركات التأمين، والتي تكون في الغالب شركات تأمين تجارية.
- 5- يستقطع من قيمة الأقساط أو من الأرباح نسب محددة، لتكوين احتياطات لمواجهة عدم كفاية الأقساط لتغطية التعويضات.
- 6- تقوم الشركة باستثمار أقساط التأمين بأسلوب المضاربة.
- 7- في حال عدم كفاية حصيلة الأقساط في تغطية التعويضات، وعدم كفاية التعويضات التي تدفعها شركات إعادة التأمين، فإن شركة التأمين لا تتحمل هذا العجز، لكنها تقدم قرضا حسنا لحساب المستأمنين، وتقوم باسترداده في وقت لاحق، أما شركات التأمين التجاري فهي التي تتحمل هذا العجز.
- 8- إذا وجد فائض تأميني، فإنه يوزع على من لا يستحق تعويضا من المستأمنين، وذلك بنسبة مساهمته في تلك الأقساط.

ثانياً: أسس التأمين التكافلي الإسلامي:

سنبين فيما يلي الأسس العامة ثم الأسس الخاصة للتأمين التكافلي الإسلامي.

1) الأسس العامة للتأمين التكافلي الإسلامي:

أ. التكافل والتعاون:

يقوم التأمين التكافلي الإسلامي على التكافل والتعاون، حيث يتكافل ويتعاون عدد كبير من الناس الذين يتعرضون لخطر واحد، لمواجهة الخطر المتحقق في حق بعضهم، من خلال تعويضهم عن الخطر الذي أصابهم من حصيلة الأقساط التي قاموا بدفعها على سبيل التبرع.

وقد حث الإسلام على التعاون والتكافل، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۗ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، وقال الرسول ﷺ: (من نفس عن مؤمن كربه من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة...) (21).

ب. الغرر في التبرعات:

الغرر هو الشيء المجهول العاقبة، والغرر ممنوع شرعا لما يترتب عليه من غبن وتنازع واختلاف الرضا، وهو يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، ويكون الغرر مؤثرا ويؤدي إلى فساد العقد، عند توافر الشروط التالية⁽²²⁾:

- أن يكون الغرر في عقود المعاوضات المالية.
- أن يكون كثيرا.
- أن يكون في المعقود عليه أصالة.
- أن لا تدعوا إلى العقد حاجة.

وقد اتفقت المذاهب الأربعة على هذه الشروط باستثناء الشرط الأول، فهو مأخوذ من المذهب المالكي؛ لأن حرمة الغرر تكون في المعاوضات دون التبرعات⁽²³⁾.

(2) الأسس الخاصة للتأمين التكافلي الإسلامي:

أ. الالتزام بالتبرع:

التكليف الشائع للتأمين التكافلي الإسلامي هو الالتزام بالتبرع، فحامل الوثيقة يلزم نفسه بالتبرع لمجموع المستأمنين (حملة الوثائق) المالكين لمحفظة (حساب) التأمين⁽²⁴⁾.

وما يحصل عليه المستأمن المتضرر هو أيضا التزام بالتبرع من محفظة التأمين، وهو ليس مقابلا لما دفعه من أقساط (الاشتراك)، فهو التزام معلق على وقوع الضرر المؤمن منه وتحقق الشروط وانقضاء الاستثناءات، وهذا التكليف مبني على أصل عند المالكية يقول: (من ألزم نفسه معروفا لزمه)⁽²⁵⁾. ومعنى القاعدة أن من ألزم نفسه فعل برّ ومعروف لزمه فعله، وصار واجبا عليه بالتزامه إياه، وإن لم يكن واجبا عليه قبل ذلك؛ إذ الأصل براءة ذمة الإنسان من أن يجب عليه شيء إلا بموجب ذلك، والالتزام من هذه الموجبات على ما تقرره القاعدة⁽²⁶⁾.

ب. الوقف:

يقوم هذا التكليف الشرعي للتأمين التكافلي الإسلامي على التبرع عن طريق إنشاء الوقف والذي يعتبر من عقود التبرعات، مع التبرع على الوقف نفسه بما لا يكون وقفا⁽²⁷⁾.

ووفقا لنظام الوقف تنشئ شركة التأمين الإسلامية صندوقا وقفيا بجزء مقتطع من رأس مالها يتم حبسه وصرف ريعه على المتضررين من المشتركين في الصندوق، ويتم التبرع بالأقساط للوقف فتكون موقوفة له، والتعويض من الوقف يكون استحقاقا وفقا لشرط الوقف⁽²⁸⁾.

المطلب الرابع: الفائض التأميني.

هو ما يتبقى من أقساط المشتركين والاحتياطيات وعوائدها بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا ليس ربحاً وإنما يسمى الفائض⁽²⁹⁾.

وهذا المصطلح محدث وخاص بالاقتصاد الإسلامي والتأمين التكافلي الإسلامي ولم يستخدم من قبل في الاقتصاد الوضعي، ومما يمتاز به التأمين التكافلي الإسلامي هو أن ما يتجمع من أقساط التأمين في حساب التأمين أو صندوق التأمين وأرباحها والعوائد المحصلة له، تحسم منه المصروفات الإدارية أو أجر الوكالة ومبالغ التأمين المستحقة للأعضاء المشتركين عند تحقق الخطر المؤمن منه، والباقي هو الفائض الذي يوزع قسم منه على الأعضاء والباقي يوضع في الاحتياطيات المطلوبة، فهذا الفائض يعود على المشتركين فقط، وهم أيضاً مطالبون بسداد العجز إن وجد، ولا يجوز أن يعطى كله أو جزءاً منه للشركة، وإلا يكون أكلاً لأموال الناس بالباطل⁽³⁰⁾.

ويتم توزيعه وفق أسس مقبولة شرعاً، مع مراعاة وجوب تقوية المركز المالي للشركة وتطورها، وقد وافقت هيئة الرقابة الشرعية على الاستعمالات التالية⁽³¹⁾:

- أ. خصم الزكاة المستحقة على أقساط التأمين وعائدات الاستثمار من الفائض الإجمالي.
 - ب. تخصيص جزء منه كاحتياطيات لتقوية المركز المالي للشركة، بحيث تبقى الأموال المخصصة كاحتياطيات ملكاً للمشاركين.
 - ج. تخصيص جزء منه لشراء الأصول بأنواعها المختلفة لإعانة إدارة الشركة في تحقيق مهامها.
 - د. تخصيص جزء منه تدفع حوافز للعاملين في الشركة ولأعضاء مجلس الإدارة.
 - هـ. توزيع ما تبقى منه للمشاركين وفق الطريقتين التاليتين:
- الطريقة الأولى: اعتبار جميع أقسام التأمين وكأنها محفظة واحدة يخصم منها جميع المصروفات والالتزامات ويعامل الفائض على أنه فائض لكل الأقسام.
- الطريقة الثانية: يعتبر كل قسم محفظة قائمة بذاتها تخصم منها المصروفات بأنواعها المختلفة والالتزامات الأخرى ذات العلاقة بالقسم المعني فقط.
- في الأردن تستخدم الشركتين، شركة التأمين الإسلامي وشركة الأولى للتأمين الطريقة الأولى⁽³²⁾. ويتم تحديد نصيب المشترك من الفائض التأميني وفق المعادلة التالية⁽³³⁾:

$$\text{نصيب المشترك} = \frac{\text{اشتراكات التأمين للمشارك}}{\text{إجمالي اشتراكات التأمين}} \times \text{الفائض المخصص للتوزيع}$$

المبحث الثالث:

التحليل الإحصائي.

المطلب الأول: الأقساط المباشرة.

أولاً: الأقساط المباشرة ومعدل نموها:

جدول (1)

الأقساط المباشرة ومعدل نموها.

مليون دينار

الشركة الأولى للتأمين		شركة التأمين الإسلامية		السوق		البيان
معدل النمو %	الأقساط	معدل النمو %	الأقساط	معدل النمو %	الأقساط	السنة
-	3.0	-	12.5	-	331.1	2008
196.7	8.9	12.8	14.1	10.3	365.1	2009
25.8	11.2	5.7	14.9	11.9	408.6	2010
25	14.0	8.7	16.2	6.9	436.7	2011
52.1	21.3	14.2	18.5	6.8	466.5	2012
5.2	22.4	7.0	19.8	5.6	492.5	2013
15.6	25.9	8.6	21.5	6.8	525.8	2014
1.5	26.3	6.5	22.9	4.7	550.4	2015
43.3	37.7	0.4	23.0	5.9	583.1	2016
5.0	39.6	2.2	23.5	1.9	594.1	2017
6.3	42.1	4.7	24.6	2.0	605.8	2018
10.2	46.4	-1.2	24.3	1.4	614.5	2019
35.2		6.3		5.8		الوسط الحسابي

المرجع: من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

التقارير السنوية لشركة التأمين الإسلامية للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للشركة الأولى للتأمين للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات 2008 - 2019.

جدول (2)

الأقساط المباشرة.

مليون دينار

الشركة الأولى للتأمين	شركة التأمين الإسلامية	السوق	البيان
الأقساط	الأقساط	الأقساط	السنة

3.0	12.5	331.1	2008
8.9	14.1	365.1	2009
11.2	14.9	408.6	2010
14.0	16.2	436.7	2011
21.3	18.5	466.5	2012
22.4	19.8	492.5	2013
25.9	21.6	525.8	2014
26.3	22.9	550.4	2015
37.7	23.0	583.1	2016
39.6	23.5	594.1	2017
42.1	24.6	605.8	2018
46.4	24.3	614.5	2019
24.9000	19.6583	497.8500	الوسط الحسابي
14.14953	4.30928	96.99073	الانحراف المعياري
56.8254	21.92091	19.48191	معامل الاختلاف

المرجع: من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

التقارير السنوية لشركة التأمين الإسلامية للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للشركة الأولى للتأمين للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات 2008 - 2019.

البرنامج الإحصائي spss.

يتبين من الجدولين (1)، (2) ما يلي:

- بلغ متوسط الأقساط المباشرة في السوق (497.8500) مليون دينار أردني وبانحراف معياري (96.99073) مليون دينار أردني، بينما بلغ المتوسط في أقساط شركة التأمين الإسلامية (19.6583) مليون دينار أردني وبانحراف معياري (4.30928) مليون دينار أردني، أما في الشركة الأولى للتأمين فقد بلغ المتوسط (24.9000) مليون دينار أردني وبانحراف معياري (56.8254) مليون دينار أردني، وهذا يدل على أن متوسط الأقساط المباشرة بالشركة الأولى

للتأمين أكبر منه في شركة التأمين الإسلامية، مما يدل على قبول العملاء لنشاط شركة الأولى للتأمين في السوق الأردنية وتوسع نشاطها بشكل أكبر من الشركة الأخرى.

– بلغ معامل الاختلاف للأقساط في السواق (19.48%) أما في شركة التأمين الإسلامية بلغ معامل الاختلاف (21.92%)، وقد بلغ معامل الاختلاف في الشركة الأولى للتأمين (56.82%)، لذلك يمكن القول بأن الأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامي هي أكثر تجانسا من شركة الأولى للتأمين، وهذا يدل على استقرار وتزايد الأقساط السنوية للشركة بمعدلات متقاربة، مما يسهم في استقرار نشاطها والتدفقات النقدية بها، وهو الأقرب إلى معامل الاختلاف في السوق، وهذا يدل على أن تطور الأقساط في شركة التأمين الإسلامية، أقرب إلى تطور أقساط السوق بنسبة (19.48%) بوجه عام.

– بلغ متوسط الزيادة السنوية (معدل النمو) للأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامية (6.3%)، بينما بلغ في الشركة الأولى للتأمين (35.2%) وفي السوق (5.8%)، مما يبين أن معدل نمو الأقساط المباشرة في الشركة الأولى للتأمين كانت أكبر بكثير من معدل نمو أقساط شركة التأمين الإسلامية، وأكبر بكثير من معدل نمو الأقساط في السوق بوجه عام.

ثانياً: تحليل النماذج الإحصائية:

يمكن إجراء تحليل للنماذج الإحصائية حتى تتمكن من الوصول إلى النموذج الأكفأ والذي يمكن من خلاله التنبؤ الأقساط السنوية لكل من الشركتين والسوق، كما يلي:

(1) نتائج التحليل الإحصائي للأقساط المباشرة للسوق:

جدول (3)

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للأقساط المباشرة في سوق التأمين الأردنية.

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	sig	Constant	B1	B2	B3
Linear	.976	400.396	1	10	.0000	325.141	26.571		
Logarithmic	.951	194.501	1	10	.0000	289.407	125.146		
Inverse	.707	24.092	1	10	.0010	577.935	-309.686		
Quadratic	.997	1634.005	2	9	.0000	285.868	43.402	1.295-	
Cubic	.998	1581.662	3	8	.0000	299.172	33.120	.6060	.0970-
Compound	.949	185.236	1	10	.0000	339.723	1.057		
Power	.978	449.308	1	10	.0000	311.219	.2710		
S	.773	34.122	1	10	.0000	6.370	.6910-		

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	sig	Constant	B1	B2	B3
Growth	.949	185.236	1	10	.0000	5.828	.0560		
Logistic	.949	185.236	1	10	.0000	.0030	.9460		

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

- إن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، هو نموذج الدالة التكميية حيث بها معامل التحديد 99.8%، وبلغت قيمة F تساوي 1581.662 ودرجة معنوية أقل من 1%. وتأخذ العلاقة الصورة التالية:

$$y = 299.172 + 43.402 x + 0.606 x^2 + 0.97 x^3$$
- ثم يليه نموذج الدالة التربيعية حيث بلغ معامل التحديد 99.7%، وبلغت قيمة F = 1634.005 وبمستوى معنوية أقل من 1%، وتأخذ العلاقة الصورة التالية:

$$y = 285.868 + 43.402 x - 1.295 x^2$$
- وتلتها نموذج دالة القوى حيث بلغ معامل التحديد 97.8% وبلغت قيمة F = 449.308 وبمستوى معنوية أقل من 1%.

(2) نتائج التحليل الإحصائي للأقساط المباشرة لشركة التأمين الإسلامية:

جدول (4)

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامية.

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	sig	Constant	B1	B2	B3
Linear	0.952	197.914	1	10	0.000	12.079	1.166		
Logarithmic	0.933	139.112	1	10	0.000	10.486	5.507		
Inverse	0.684	21.654	1	10	0.001	23.159	-13.538-		
Quadratic	0.985	300.847	2	9	0.000	9.911	2.095	-0.071	
Cubic	0.993	366.587	3	8	0.000	11.483	0.880	0.153	-0.012
Compound	0.927	127.281	1	10	0.000	12.748	1.065		
Power	0.959	231.796	1	10	0.000	11.543	0.305		
S	0.747	29.524	1	10	0.000	3.154	-0.773-		
Growth	0.927	127.281	1	10	0.000	2.545	0.063		
Logistic	0.927	127.281	1	10	0.000	0.078	0.939		

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

- إن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، هو نموذج الدالة التكميية حيث بها معامل التحديد 99.3%، وبلغت قيمة F تساوي 366.587 ودرجة معنوية أقل من 1%. وقد سبق أن بينا صورته

$$y = 11.483 + 0.880 x + 0.153 x^2 + 0.012 x^3$$
- ثم يليه نموذج الدالة التربيعية حيث بلغ معامل التحديد 98.5%، وبلغت قيمة F = 300.005 وبمستوى معنوية أقل من 1%. ويأخذ الصورة

$$y = 9.911 + 2.0985 x + 0.071 x^2$$
- وتلتها نموذج دالة القوى حيث بلغ معامل التحديد 97.8% وبلغت قيمة F = 231.796 وبمستوى معنوية أقل من 1%. ويأخذ الصورة التالية:

$$y = b_0 x^{b_1}$$

$$y = 11.543 x^{0.305}$$

3 - نتائج التحليل الإحصائي للأقساط المباشرة للشركة الأولى للتأمين:

جدول (5)

نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للأقساط المباشرة للشركة الأولى للتأمين.

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	sig	Constant	B1	B2	B3
Linear	0.982	533.646	1	10	0.000	-0.373	3.888		
Logarithmic	0.874	69.289	1	10	0.000	-4.248	17.500		
Inverse	0.601	15.051	1	10	0.003	35.673	-41.657		
Quadratic	0.982	244.568	2	9	0.000	0.332	3.586	0.023	
Cubic	0.982	145.352	3	8	0.000	-0.096	3.917	-0.038	0.003
Compound	0.859	61.001	1	10	0.000	5.256	1.228		
Power	0.983	573.876	1	10	0.000	3.488	1.047		
S	0.903	93.523	1	10	0.000	3.738	-2.881		
Growth	0.859	61.001	1	10	0.000	1.659	0.205		
Logistic	0.859	61.001	1	10	0.000	0.190	0.814		

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

- إن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، هو نموذج دالة القوى حيث بها معامل التحديد 98.3%، وبلغت قيمة F تساوي 573.876 ودرجة معنوية أقل من 1%. ويأخذ الصورة التالية:
- $$y = 3.488 x^{1.047}$$
- ثم يليه نموذج الدالة الخطية حيث بلغ معامل التحديد 98.2%، وبلغت قيمة F (533.646).
- $$y = -0.373 + 3.888 x$$
- أما في نموذج الدالة التربيعية فقد بلغ معامل التحديد 98.2% وبلغت قيمة F في الدالة التربيعية (244.568) وبلغ معامل التحديد 98.2% وبلغت قيمة F في نموذج الدالة التكعيبية (145.352) وبمستوى معنوية أقل من 1%.

ثالثاً: استخدام تحليل التباين الأحادي لدراسة العلاقة بين متوسط الأقساط المباشرة:

سوف نستخدم تحليل التباين الأحادي لدراسة العلاقة بين متوسط الأقساط المباشرة بشركة التأمين الإسلامية والشركة الأولى للتأمين، لمعرفة هل يوجد فروق معنوية بينهما؟

ويمكن صياغة الفروض كما يلي:

$$H_0: U_1 = U_2$$

$$H_1: U_1 \neq U_2$$

حيث: U_1 متوسط الأقساط المباشرة لشركة التأمين الإسلامية.

U_2 متوسط الأقساط المباشرة للشركة الأولى للتأمين.

جدول (6)

جدول تحليل التباين (ANOVA).

Dependent variable Premiums

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1809505.791	2	904752.895	281.972	0.000
Within Groups	105885.779	33	3208.660		
Total	1915391.570	35			

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

- قيمة F تساوي 281.972 وبلغت درجة المعنوية 0.000 وهي أقل من 1% وبناء عليه يتم قبول الفرض البديل H_1 ، ونرفض فرض العدم H_0 ، أي أن هناك فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة للشركتين أي: $U_1 \neq U_2$.

وهذا يؤكد ما سبق نكره من خلال الجدولين (1 و2)، من أن متوسط الأقساط المباشرة في الشركة الأولى للتأمين هي أكبر من متوسط الأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامية. وفي هذه الحالة يجب استخدام اختبار تجانس التباين، والجدول (7) يبين نتيجة هذا الاختبار. اختبار تجانس التباين:

جدول (7)

Test of Homogeneity of Variances. اختبار تجانس التباين

Levene Statistic	Df1	Df2	Sig.
28.535	2	33	0.000

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق أن:

– قيمة Levene statistic هي 28.535 وأن مستوى المعنوية 0.000 وهذا أقل من 1%، وهذا يدل على أن هناك تجانس في البيانات بين الشركتين، وهذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات الأقساط بين الشركتين.

المبحث الرابع:

التعويضات.

أولاً: التعويضات ومعدلات نموها:

جدول (8)

التعويضات ومعدل نموها.

مليون دينار

شركة الأولى للتأمين		شركة التأمين الإسلامية		السوق		البيان
معدل النمو %	التعويضات	معدل النمو %	التعويضات	معدل النمو %	التعويضات	السنة
-	0.5	-	8.6	-	219.0	2008
920	5.1	15.1	9.9	2.2	263.0	2009
9.8	5.6	15.2	11.4	7.3	282.1	2010
14.3	6.4	-2.6	11.1	22.4	345.2	2011
34.4	8.7	3.6	11.5	-3.0	335.0	2012
40.2	12.2	6.1	12.2	-5.3	317.1	2013
30.3	15.9	8.2	13.2	17.6	372.9	2014
-15.1	13.5	-1.5	13.0	-0.3	371.8	2015

31.1	17.7	50.8	19.6	20.2	447.0	2016
35.0	23.9	-8.7	17.9	2.6	458.7	2017
13.0	27.0	3.9	18.6	4.4	478.8	2018
14.1	30.8	3.2	19.2	-1.0	473.8	2019
20.7		8.5		6.1		المتوسط الحسابي

المرجع: من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

التقارير السنوية لشركة التأمين الإسلامية للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للشركة الأولى للتأمين للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات 2008 - 2019.

جدول (9)

التعويضات المباشرة.

مليون دينار

البيان	السوق	شركة التأمين الإسلامية	الشركة الأولى للتأمين
السنة	الأقساط	الأقساط	الأقساط
2008	219.0	8.6	0.5
2009	263.0	9.9	5.1
2010	282.1	11.4	5.6
2011	345.2	11.1	6.4
2012	335.0	11.5	8.7
2013	317.1	12.2	12.2
2014	372.9	13.2	15.9
2015	371.8	13.0	13.5
2016	447.0	19.6	17.7
2017	458.7	17.9	23.9
2018	478.8	18.6	27.1
2019	473.8	19.2	30.8
المتوسط الحسابي	363.7000	13.8500	13.9500
الانحراف المعياري	86.63340	3.89370	9.48918

معامل الاختلاف	23.8200	28.1135	68.0227
----------------	---------	---------	---------

المرجع: من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

التقارير السنوية لشركة التأمين الإسلامية للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للشركة الأولى للتأمين للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات 2008 - 2019.

برنامج التحليل الإحصائي spss

- بلغ متوسط التعويضات في السوق (363.7000) مليون دينار أردني وبانحراف معياري (86.63340) مليون دينار أردني، بينما بلغ المتوسط التعويضات شركة التأمين الإسلامية (13.8500) مليون دينار أردني وبانحراف معياري (3.89370) مليون دينار أردني، أما في التعويضات في الشركة الأولى للتأمين فقد بلغ المتوسط (13.9500) مليون دينار أردني وبانحراف معياري (9.48918) دينار أردني.

- بلغ معامل الاختلاف للتعويضات في الأسواق 23.82%، أما في شركة التأمين الإسلامية بلغ معامل الاختلاف للتعويضات التي تقدمها الشركة 28.11%، أما التعويضات في الشركة الأولى للتأمين فقد بلغ معامل الاختلاف 68.02%. مما يشير إلى استقرار التعويضات ومعدل نموها في شركة التأمين الإسلامية مقارنة مع الشركة الأولى للتأمين، كما أن معامل الاختلاف لشركة التأمين الإسلامية قريب من معامل الاختلاف في سوق التأمين الأردنية.

- بعد حذف البيانات الخاصة بسنة 2009 للشركة الأولى للتأمين؛ لأن معدل النمو فيها كان كبيراً مقارنة بالسنوات التالية لها، وبذلك بلغ متوسط النمو السنوي للتعويضات المباشرة في السوق 6.1%، وفي شركة التأمين الإسلامية 8.5%، وفي الشركة الأولى للتأمين 207% بعد استبعاد بيانات سنة 2009م.

ثانياً: تحليل النماذج الإحصائية:

يمكن استخدام اختبار النماذج الكمية للوصول إلى النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات للسنوات التالية، وكما يلي:

1) نتائج التحليل الإحصائي للتعويضات في سوق التأمين الأردني:

يبين جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي للتعويضات المباشرة في سوق التأمين الأردنية خلال فترة الدراسة:

جدول (10)

نتائج التحليل الإحصائي لتعويضات للسوق.

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	Sig	Constant	B1	B2	B3
Linear	0.938	151.948	1	10	0.000	212.418	23.274		

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	Sig	Constant	B1	B2	B3
Logarithmic	0.869	66.145	1	10	0.000	185.767	106.828		
Inverse	0.633	17.268	1	10	0.002	431.416	-261.856		
Quadratic	0.939	69.007	2	9	0.000	206.927	25.627	-0.181	
Cubic	0.939	41.187	3	8	0.000	199.545	31.333	1.236-	0.054
Compound	0.921	116.302	1	10	0.000	229.445	1.069		
Power	0.922	117.565	1	10	0.000	208.337	0.318		
S	0.734	27.583	1	10	0.000	6.079	-0.814		
Growth	0.921	116.302	1	10	0.000	5.436	0.067		
Logistic	0.921	116.302	1	10	0.000	0.004	0.936		

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

- إن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، هو نموذج الدالة التربيعية، حيث كان معامل التحديد 93.9%، وبلغت قيمة F (69.007)، ومستوى معنوية (0.000). أي: أقل من 1%.
$$y = 206.927 + 25.627 x - 0.181 x^2$$
- ثم تليه نموذج الدالة التكعيبية، حيث معامل التحديد 93.9% وقيمة F (41.187) ودرجة معنوي (0.000).
$$y = 199.545 + 31.333 x - 1.236 x^2 + 0.054 x^3$$
- ثم يليه نموذج الدالة الخطية حيث بلغ معامل التحديد 93.8%، وبلغت قيمة F = 151.948 وبمستوى معنوية أقل من 1%.
$$y = 212.413 + 23.274 x$$
- وتلتها نموذج دالة القوى، حيث بلغ معامل التحديد 92.2% وبلغت قيمة F = 117.565 وبمستوى معنوية أقل من 1%.
$$y = 208.33 x^{0.318}$$

(2) شركة التأمين الإسلامية:

يبين لنا الجدول (11) نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي للتعويضات المباشرة للشركة، وكما يلي:

جدول (11)

نتائج التحليل الإحصائي لتعويضات الشركة الإسلامية للتأمين.

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	Sig	Constant	B1	B2	B3
Linear	0.872	68.076	1	10	0.000	7.295	1.008		
Logarithmic	0.728	26.832	1	10	0.000	6.526	4.397		
Inverse	0.473	8.959	1	10	0.013	16.479	-10.166		
Quadratic	0.883	33.982	2	9	0.000	8.427	0.523	0.037	
Cubic	0.887	21.009	3	8	0.000	9.502	-0.307	0.191	-0.008
Compound	0.905	95.300	1	10	0.000	8.301	1.076		
Power	0.810	42.738	1	10	0.000	7.704	0.331		
S	0.573	13.434	1	10	0.004	2.799	-0.799		
Growth	0.905	95.300	1	10	0.000	2.116	0.073		
Logistic	0.905	95.300	1	10	0.000	0.120	0.929		

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

– إن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، هو نموذج الدالة المركبة ونموذج دالة النمو ونموذج الدالة المنطقية، حيث بلغ معامل التحديد لنموذج الدالة المركبة 90.5%، وبلغت قيمة F للنماذج 95.300 ودرجة معنوية أقل من 1%.

$$y = (8.301)(1.076)^x$$

– يليه نموذج دالة النمو، حيث بلغ معامل التحديد 90.5% وقيمة F 95.300، ودرجة معنوية أقل من 1%.

$$y = (8.301)(1.076)^x$$

(3) الشركة الأولى للتأمين:

يتبين من الجدول (12) نتائج تشغيل البرنامج الإحصائي لتعويضات المباشرة للشركة الأولى للتأمين، وكما يلي:

جدول (12)

نتائج التحليل الإحصائي لتعويضات الشركة الأولى للتأمين.

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R ²	F	Df1	Df2	Sig	Constant	B1	B2	B3
Linear	0.951	193.767	1	10	0.000	-2.732	2.566		
Logarithmic	0.788	37.261	1	10	0.000	-4.617	11.147		
Inverse	0.511	10.469	1	10	0.009	20.616	-25.776		

Quadratic	0.974	165.723	2	9	0.000	1.200	0.881	0.130	
Cubic	0.978	118.417	3	8	0.000	-1.452	2.931	-0.249	0.019
Compound	0.762	32.068	1	10	0.000	1.687	1.310		
Power	0.921	117.385	1	10	0.000	0.922	1.415		
S	0.931	134.037	1	10	0.000	3.333	-4.084		
Growth	0.762	32.068	1	10	0.000	0.523	0.270		
Logistic	0.762	32.068	1	10	0.000	0.593	0.763		

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

- إن النموذج الأكفأ في التنبؤ بالأقساط المباشرة خلال السنوات التالية، هو نموذج الدالة التكميبيية، حيث بها معامل التحديد 97.8%، وبلغت قيمة F تساوي 118.417 ودرجة معنوية أقل من 1%.

$$y = -1.452 + 2.931x - 0.249x^2 + 0.019x^3$$
- ثم يليه نموذج الدالة التربيعية، حيث بلغ معامل التحديد 97.4%، وبلغت قيمة F = 165.723 وبمستوى معنوية أقل من 1%.

$$y = 1.200 + 0.881x + 0.136x^2$$
- وتلتها نموذج دالة الخطية، حيث بلغ معامل التحديد 95.1% وبلغت قيمة F = 193.767 وبمستوى معنوية أقل من 1%.

$$y = -2.732 + 2.566x$$

ثالثاً: استخدام تحليل التباين ANOVA:

يمكن استخدام تحليل التباين الأحادي لدراسة العلاقة بين متوسط التعويضات المباشرة في شركة التأمين الإسلامية والشركة الأولى للتأمين، وهل هناك فروق معنوية بينهما؟

ويمكن صياغة الفروض كما يلي:

$$H_0: U_1 = U_2$$

$$H_1: U_1 \neq U_2$$

حيث U_1 : متوسط التعويضات المباشرة لشركة التأمين الإسلامية.

U_2 : متوسط التعويضات المباشرة للشركة الأولى للتأمين.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (13)

تحليل التباين ANOVA.

Dependent variable Premiums

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	978880.380	2	489440.190	192.932	0.000
Within Groups	83716.060	33	2536.850		
Total	1062596.440	35			

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

– قيمة F تساوي 192.932 وبلغت درجة المعنوية 0.000، وهي أقل من 1%، وعليه فإن هناك فروق معنوية بين متوسطات التعويضات. وبالتالي، فإننا نقبل الفرض البديل H_1 ونرفض فرض العدم H_0 ، أي: إن هناك فروق معنوية بين متوسطات التعويضات المباشرة للشركتين.

وفي هذه الحالة علينا استخدام اختبار تجانس التباين، وكما هو مبين في الجدول (14):

جدول (14)

اختبار تجانس التباين.

Test of Homogeneity of Variances.

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
23.209	2	33	.000

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يتبين لنا من الجدول (14) أن قيمة Levene Statistic هي (23.209) وأن مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من 1%، مما يدل على وجود تجانس قوي بين البيانات.

المطلب الأول: الفائض التأميني والحصة السوقية.

أولاً: المتوسطات والانحراف المعياري:

جدول (15)

الفائض التأميني والحصة السوقية بالدينار.

السنة	الشركة الإسلامية للتأمين	الشركة الأولى للتأمين

فائض السوق	الحصة السوقية %	فائض	الحصة السوقية %	فائض	
112100000	0.91	-497161	3.79	338185	2008
102100000	2.43	10493	3.87	-1041218	2009
126500000	2.74	210700	3.65	3326563	2010
91500000	3.21	282669	3.70	537367	2011
131500000	4.57	4442	3.97	209206	2012
175400000	4.55	-226199	4.01	556440	2013
152900000	4.92	276594	4.08	5990633	2014
178600000	4.78	29677	4.16	502099	2015
136100000	6.46	38675	3.94	451001	2016
135400000	6.67	5647	3.95	366830	2017
127000000	6.95	7749	4.06	15484	2018
140700000	7.55	1992	3.96	85425	2019
134150000.0	4.6450	12106.5000	3.9283	523756.8028	الوسط الحسابي
26157373.37	2.04050	213196.22883	0.15260	911499.25457	الانحراف المعياري
19.498	43.928	1761.006	3.884	174.031	معامل الاختلاف

المرجع: من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

التقارير السنوية لشركة التأمين الإسلامية للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للشركة الأولى للتأمين للسنوات 2008 - 2019.

التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات 2008 - 2019.

برنامج التحليل الإحصائي spss

يبين الجدول السابق أن:

- متوسط الفائض للشركة الإسلامية للتأمين (523756.8028) دينار أردني، وبلغ الانحراف المعياري (911499.25457) دينار أردني، وبلغ معامل الاختلاف 174%.
- بلغ متوسط الفائض في الشركة الأولى للتأمين (12106.5000) دينار أردني، وبلغ معامل الاختلاف 43.928%.
- متوسط الفائض التأميني للسوق (134150000) دينار أردني، وبلغ الانحراف المعياري (26157373.37) دينار أردني، وبلغ معامل الاختلاف 19.498%.

– متوسط الفائض التأميني في شركة التأمين الإسلامية أكبر منه في الشركة الأولى للتأمين، ومعامل الاختلاف في شركة التأمين الإسلامية أقل منه في الشركة الأولى للتأمين. وهذا يشير إلى أن بيانات شركة التأمين الإسلامية هي أكثر تجانسا من الشركة الأولى للتأمين، مما يدل على استقرار وتزايد الفائض التأميني.

ثانياً: استخدام تحليل التباين:

العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية لشركة التأمين الإسلامية والشركة الأولى للتأمين، ويمكن استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير الفائض التأميني كمتغير مستقل (X)، على الحصة السوقية كمتغير تابع (Y)، باعتبار أن الفائض التأميني لسنة ما يؤثر في الحصة السوقية للسنة التي تسبقها.

وتأخذ معادلة الانحدار الصورة التالية:

$$y = a + bx + e$$

(1) شركة التأمين الإسلامية:

نتائج تحليل الشركة الإسلامية للتأمين.

شكل (16)

Model Summary

Model	R	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.589 ^a	0.347	0.281	0.12938

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

شكل (17)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	3.980	0.044	-0.589	91.372	0.000
	-9.856e-8	0.000		-2.303	0.044

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يوضح الجدولين السابقين:

- العلاقة الخطية بين الفائض التأميني كمتغير مستقل (x) والحصة السوقية كمتغير تابع (y).
- وجود علاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية، حيث إن قيمة معامل الفائض التأميني (-9.856) وهي معنوية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.044) وهي أقل من 5%، وهذا يتأكد من معامل التحديد، حيث بلغت قيمته 34.7% وهي قيمة متوسطة، كما يتأكد كذلك من معامل الارتباط الذي بلغ 58.9%، مما يعني أن العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية علاقة متوسطة.
- كما يتبين أن قيمة الاحتمال لمعلمة الميل B تساوي 0.44 وهي أقل من 5% مما يؤكد أنه يوجد تأثير متوسط للفائض التأميني على الحصة السوقية للسنة التالية بالشركة الإسلامية للتأمين.

(2) الشركة الأولى للتأمين:

نتائج تحليل الشركة الأولى للتأمين.
شكل (18)

Model Summary

Model	R	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.258 ^a	0.066	-0.027	2.06782

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

جدول (19)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4.615	0.598	0.258	7.718	0.000
	2.466E-6	0.000		0.843	0.419

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يوضح الجدولين السابقين:

- العلاقة الخطية بين الفائض التأميني كمتغير مستقل (x) والحصة السوقية كمتغير تابع (y).
- إن العلاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية؛ حيث إن قيمة معامل الفائض التأميني (2.466) وهي غير معنوية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.419) وهي أكبر من 5% وهذا يتأكد من معامل التحديد، حيث بلغت قيمته 6.6% وهي قيمة صغيرة، كما يتأكد ذلك من معامل الارتباط الذي بلغ 25.8%، مما يعني أن العلاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية علاقة متوسطة.
- كما يتبين أن قيمة الاحتمال لمعلمة الميل B تساوي 419 وهي أكبر من 5% مما يؤكد أنه هناك علاقة ضعيفة جداً للفائض التأميني على الحصة السوقية للسنة التالية بالشركة الأولى للتأمين.

3) السوق:

نتائج تحليل السوق.

شكل (20)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.454 ^a	0.206	0.127	24438326.97168

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

شكل (21)

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	112722727.273	15040750.520		7.494	0.000
	3296503.497	2043635.567	0.454	1.613	0.138

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss

يوضح الجدولين السابقين:

- العلاقة الخطية بين الفائض التأميني كمتغير مستقل (x) والحصة السوقية كمتغير تابع (y).
- إن العلاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية، حيث إن قيمة معامل الفائض التأميني (3296503.497)، وهي غير معنوية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.138) وهي أكبر من 5% وهذا يتأكد من معامل التحديد، حيث بلغت قيمته 20.6 % وهي قيمة صغيرة، كما يتأكد ذلك من معامل الارتباط الذي بلغ 4.54%، مما يعني أن العلاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني وحصة السوق للسنة التالية علاقة متوسطة.
- كما يتبين أن قيمة الاحتمال لمعلمة الميل B تساوي 138 وهي أكبر من 5% مما يؤكد أنه هناك علاقة ضعيفة جداً بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية.

النتائج.

- 1- يتمتع التأمين التكافلي الإسلامي بمزايا تنافسية مقارنة بالتأمين التجاري، حيث اتفق العلماء المعاصرون على جوازه، كما أنه يتفق مع عقيدة المستأمن في المملكة الأردنية الهاشمية، كما أن المستأمن يحصل على الخدمات التأمينية بالتكلفة الفعلية لها.
- 2- بلغ متوسط الأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامية 19.7 مليون دينار، وفي الشركة الأولى للتأمين 24.9 مليون دينار، وقد كان متوسط الأقساط المباشرة في الشركة الأولى للتأمين أكبر منه في شركة التأمين الإسلامية وذلك خلال فترة الدراسة. وهذا يدل على وجود فروق معنوية بين متوسطات الأقساط المباشرة بين الشركتين.
- 3- بلغ متوسط النمو السنوي للأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامية 6.3% بينما كان في الشركة الأولى للتأمين 35.2%، أي أن متوسط النمو السنوي للأقساط المباشرة في الشركة الأولى للتأمين كانت أكبر منه في شركة التأمين الإسلامية.
- 4- بلغ معامل الاختلاف في شركة التأمين الإسلامية 21.9% بينما كان في الشركة الأولى للتأمين 56.8% وفي السوق 19.5%، وهذا يدل على أن الأقساط المباشرة في شركة التأمين الإسلامية أكثر تجانسا من الشركة الأولى للتأمين، ومعامل الاختلاف في شركة التأمين الإسلامية قريب من معامل الاختلاف في السوق.
- 5- النموذج الأكفأ للتنبؤ بالأقساط المباشرة لشركة التأمين الإسلامية هو نموذج الدالة التكميبيية، يليه نموذج الدالة التريبيعية، بينما النموذج الأكفأ للتنبؤ بالأقساط المباشرة في الشركة الأولى للتأمين هو نموذج دالة القوى، يليه نموذج الدالة الخطية، والنموذج الأكفأ للتنبؤ بالأقساط المباشرة في السوق هو نموذج الدالة التكميبيية يليه نموذج الدالة التريبيعية.
- 6- بلغ معامل الاختلاف للتعويضات المباشرة في شركة التأمين الإسلامية 28.1%، بينما بلغ في الشركة الأولى للتأمين 68.0%، مما يدل على أن التعويضات المباشرة في شركة التأمين الإسلامية هي أكثر تجانسا من الشركة الأولى للتأمين، وهذا مؤشر على استقرار نتائج شركة التأمين الإسلامية بشكل أكثر من الشركة الأولى للتأمين.
- 7- النموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات المباشرة لشركة التأمين الإسلامية خلال السنوات التالية هو نموذج الدالة المركبة؛ لأن معامل التحديد 95.5% وقيمة F تساوي 95.300% ومستوى معنوية صفر. والنموذج الأكفأ الذي يمكن استخدامه في التنبؤ بالتعويضات المباشرة للشركة الأولى للتأمين خلال السنوات التالية هو نموذج الدالة التكميبيية، حيث معامل التحديد 97.8% وقيمة F تساوي 118.4 ومستوى معنوية صفر.
- 8- بلغ متوسط الحصة السوقية للأقساط المباشرة بشركة التأمين الإسلامية 3.9%، وفي الشركة الأولى للتأمين 4.6%، وهذا يدل على أن الشركة الأولى للتأمين تنمو بشكل أكبر من شركة التأمين الإسلامية.
- 9- بلغ معامل الاختلاف في تطور الحصة السوقية لشركة التأمين الإسلامية 3.9%، بينما بلغ 43.9% في الشركة الأولى للتأمين، مما يدل على أن نمو الحصة السوقية لشركة التأمين الإسلامية أكثر تجانسا من الشركة الأولى للتأمين،

وهذا قد يشير إلى وجود نوع من الاستقرار في نمو الحصة السوقية في شركة التأمين الإسلامية بشكل أفضل من الشركة الأخرى.

10- بلغ معامل الاختلاف لمتوسط الفائض التأميني في شركة التأمين الإسلامية 174%، بينما كان 1761% في الشركة الأولى للتأمين، وفي السوق كان 19.5%، مما يعني أن شركة التأمين الإسلامي تحقق فائضا تأمينيا خلال فترة الدراسة وبشكل أكثر تجانسا من الشركة الأخرى، وهذا يدل على استقرار سياسة الاكتتاب في شركة التأمين الإسلامية مقارنة بالشركة الأخرى.

11- يوجد تأثير ضعيف جدا بين الفائض التأميني والحصة السوقية للسنة التالية في كلتا الشركتين، حيث بلغ معامل التحديد في شركة التأمين الإسلامية 34.7% وهي قيمة صغيرة جدا، أما معامل التحديد في الشركة الأولى للتأمين فقد كان 6.6% وهي قيمة ضعيفة لتفسير التغير في الحصة السوقية للشركة عن طريق التغير في الفائض التأميني للسنة السابقة، وهذا يدل على أن الفائض التأميني قد لا يكون له تأثير يذكر في الحصة السوقية للشركتين للسنة السابقة؛ لأن العلاقة بين الفائض التأميني والحصة السوقية غير معنوية، فالتغير في الحصة السوقية يرجع إلى عوامل أخرى غير الفائض التأميني.

التوصيات.

- 1- يجب وضع أطر تشريعية في القوانين التي تتعلق بالإشراف والرقابة على التأمين التكافلي الإسلامي، بما يعكس طبيعة وجوهر التأمين التكافلي الإسلامي، بحيث يظهر الفروقات الأساسية بينه وبين التأمين التجاري، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الفائض التأميني، ونسب وأدوات الاستثمار التي يمكن استثماره من خلالها وبما يتفق مع طبيعة التأمين التكافلي.
- 2- تشجيع البحوث والدراسات الأكاديمية والمؤتمرات التي تتناول مختلف جوانب التأمين التكافلي الإسلامي، بحيث تظهر المزايا التنافسية له مقارنة بالتأمين التجاري.
- 3- العمل على إيجاد منتجات تأمينية جديدة موجهة إلى الشرائح ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛ وذلك للمساهمة في نشر ثقافة التأمين التكافلي الإسلامي.
- 4- العمل على إنشاء شركات إعادة التأمين على أسس تكافلي إسلامي؛ وذلك لأن عملية إعادة التأمين هي من العناصر المهمة المؤثرة في الفائض التأميني.
- 5- العمل على إيجاد رقابة شرعية فاعلة في شركات التأمين التكافلي التأمين وعدم الاكتفاء بهيئة الفتوى.
- 6- العمل على نشر ثقافة التأمين التكافلي الإسلامي والترويج له بمختلف الوسائل المتاحة؛ بهدف إقناع العملاء بجدواه.

- (1) Amin, Ragab Abu Ahmed (2019), The relative importance of takaful insurance compared to commercial insurance in application to the Egyptian market, Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, Faculty of Commerce, University of Alexandria, Volume (56), No. (1)
- (2) Dawaba, Ashraf Muhammad (2016), a strategic vision to face the challenges of Takaful insurance, Istanbul Sabah Al-Din Al-Zaim University, Part (2), pp. 105 - 125.
- (3) Al-Nif, Khaled & Al-Hunaiti, Hana (2016), determinants of the profitability of Islamic insurance companies, a field study on Jordanian Islamic insurance companies, Mutah for Research and Studies, Human and Social Sciences Series, Volume (31), No. (3).
- (4) Al-Asraj, Hussein Abdullah Al-Muttalib (2013), Islamic Takaful Insurance: Reality and Prospects, Journal of Banking and Financial Studies, Egypt, Volume (21), Number (2).
- (5) Muammar, Qawadri Fadela & Khadija, Hajj Naas (2012), the insurance industry, practical reality and prospects for its development, the Seventh Forum, Hassiba Ben Bu Ali University of Chlef, Encyclopedia of Islamic Economics and Finance, www.iefpedia.com
- (6) The Arab Jordanian Insurance Group, the insurance sector in Jordan. www.ajig.com
- (7) Badar, Saleh Ahmed (2009), Islamic Takaful Insurance, International Scientific Symposium on Cooperative Insurance, Riyadh, p. 2.
- (8) Takaful insurance opportunities and challenges in Jordan, Al-Sabeel Newspaper 5/6/2017. www.assabeel.net, article.
- (9) Al-Ahwany, Hossam (1975), General Principles of Insurance, Cairo, p. 22.
- (10) Al-Sanhoury, Abdel Razzaq (without date), Al-Wasit, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Part (7), p. 1099. Al-Zarqa, Mustafa (1994), the reality of the insurance system and the legal opinion in it, Al-Resala Foundation, p. 19.
- (11) www.wikipedia
- (12) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), Bahrain, Sharia Standards, Standard No. (26) in Insurance.
- (13) Babiker, Othman (1988), Cooperative Insurance: Theory and Practice, The Islamic Development Bank book, Contemporary Islamic Economic Applications, Saudi Arabia, Jeddah, Part (2), p. 477
- (14) Abu Zahra, Muhammad (1982), Inquiries of the Journal of Islamic Economics, Dibsby Islamic Bank, pp. 45-46.
- (15) Aldarir, Al-Siddiq Muhammad Al-Amin (1990), Al-Gharar and its Impact on Contracts in Islamic Jurisprudence, Saleh Kamel Series of University Theses
- (16) Hassan, Hussain Hamid (1979), The Ruling of Islamic Sharia in Insurance Contracts, Dar Al-I'tisam, Cairo.
- (17) Al-Siddiqi, Muhammad Najatullah (1990), Insurance in the Islamic Economy, Scientific Publishing Center, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.
- (18) Organization of the Islamic Conference (2016), Islamic Fiqh Academy, Majma'a Magazine, Jeddah, Saudi Arabia, Part (2), p. 545.
- (19) www.archive.Islamonline.net

- (20) Al-Qarra Daghi, Ali Mohieldin (2010), Cooperative Insurance, its nature and controls, The Cooperative Insurance Conference, its dimensions, prospects, and the position of Islamic Sharia on it, University of Jordan, Amman, Jordan, from 11-12 April, pp. 70-80
- (21) Al-Nisaburi, Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri (1991), Sahih Muslim, investigated by Muhammad Fouad Abdel-Baqi, Arab Heritage Revival House, Beirut, 1, volume (4), p. 2074.
- (22) Dawaba, Ashraf Muhammad, previous reference, p. 8.
- (23) Aldariru, alsidiyq (2005), Insurance, Evaluating The Theoretical and Applied Process, The Third International Conference on Islamic Economics, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, p.
- (24) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (2014), Sharia Standards, p. 364
- (25) Abu Ghaddah, Abdul Sattar (2007), Foundations of Takaful Insurance, Second Conference of Islamic Banks, Damascus, p. 11.
- (26) Zayed Bin Sultan Al Nahyan Charitable and Humanitarian Foundation (2013), Zayed Teacher of Jurisprudence and Fundamentalism, Organization of Islamic Cooperation, International Islamic Fiqh Academy, 1st Edition, Base No. (10/409), p. 513.
- (27) Al-Othmani, Muhammad Taqi Al-Din (2013), Research in Contemporary Jurisprudence Issues, Rooting Takaful Insurance on the Foundations of Endowment and the Need for It, Department of Islamic Affairs, State of Qatar, Part (2), p. 197.
- (28) Dawaba, Ashraf, previous reference, p. 10
- (29) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Sharia Standards, previous reference, pg. 451.
- (30) Abu Ghaddah AbdulSattar & Khoja, Izz al-Din Muhammad (1990), Fatwas of Insurance, Al-Baraka Group, 1st Edition, Saudi Arabia, p. 182..
- (31) Al-Qara Daghi, Ali Mohieldin (2009), Islamic insurance, a thorough study of jurisprudence, Egypt, 1st edition, pp. 333-335
- (32) Islamic Insurance Company, Annual Report, 2019, p. 12.
First Insurance Company, Annual Report, 2019, p. 124
- (33) Islamic Insurance Company, Annual Report, 2019, p. 12